

خبر صحفي

الإحصاءات العامة: 7 مليون متر مربع مساحة الأبنية المرخصة في المملكة خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2018، بانخفاض نسبته 8.3% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2017.

أصدرت دائرة الإحصاءات العامة تقريرها الشهري حول تراخيص الأبنية خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2018، وذلك استناداً إلى حصر رخص البناء الذي تجريه الدائرة شهرياً ويشمل جميع الجهات التي تمنح تراخيص الأبنية في المملكة. ويشير التقرير إلى أن إجمالي عدد رخص الأبنية الصادرة في المملكة قد بلغ 19,006 رخصة خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2018، مقارنة مع 22,292 رخصة خلال نفس الفترة من عام 2017، بانخفاض نسبته 14.7%. ويبين التقرير أن إجمالي مساحة الأبنية المرخصة قد بلغ 6965 ألف م² خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2018، مقارنة مع 7595 ألف م² خلال نفس الفترة من عام 2017، بانخفاض نسبته 8.3%.

وقد بلغت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض السكنية خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2018 حوالي 5132 ألف م²، مقارنة مع 5919 ألف م² خلال نفس الفترة من عام 2017، بانخفاض نسبته 13.3%، في حين بلغت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض غير السكنية خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2018 حوالي 1833 ألف م²، مقارنة مع 1676 ألف م² خلال نفس الفترة من عام 2017، بارتفاع نسبته 9.4%. وشكلت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض السكنية خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2018 ما نسبته 73.7% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة، في حين شكلت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض غير السكنية ما نسبته 26.3% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة.

أما على مستوى المحافظات، فقد حازت محافظة العاصمة على المرتبة الأولى من حيث إجمالي مساحة الأبنية المرخصة بنسبة بلغت 52.4%، تلاها محافظة إربد بنسبة 15.1%، ومحافظة الزرقاء بنسبة 12.2%، ومحافظة البلقاء بنسبة 6.5%، ومحافظة جرش بنسبة 2.8%، ومحافظة المفرق بنسبة 2.2%، ومحافظة الكرك والعقبة بنسبة 2% لكل منهما، ومحافظة مادبا بنسبة 1.6%، ثم محافظة عجلون بنسبة 1.5%، في حين شكلت مساحة الأبنية المرخصة في بقية المحافظات ما نسبته 1.6% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة.

أما توزيع مساحة الأبنية المرخصة على مستوى الأقاليم فقد بلغت حصة إقليم الوسط ما نسبته 72.7% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2018، في حين بلغت حصة إقليم الشمال ما نسبته 21.7% وإقليم الجنوب ما نسبته 5.6%.

وقد شكلت المساحة المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2018 ما نسبته 51.9% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة، في حين شكلت المساحة المرخصة للأبنية القائمة سابقاً ما نسبته 48.1%.

وبلغ إجمالي مساحة الأبنية المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة 3617 ألف م² خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2018 مقابل 3602 ألف م² خلال نفس الفترة من عام 2017، بارتفاع نسبته 0.4%.

أما على مستوى شهر تموز لعام 2018، فقد أظهرت البيانات أن عدد رخص الأبنية بلغ 2705 رخصة، كما بلغت مساحة الأبنية المرخصة 828 ألف م² مقارنة مع 1042 ألف م² خلال نفس الفترة من عام 2017، بانخفاض نسبته 20.5%.

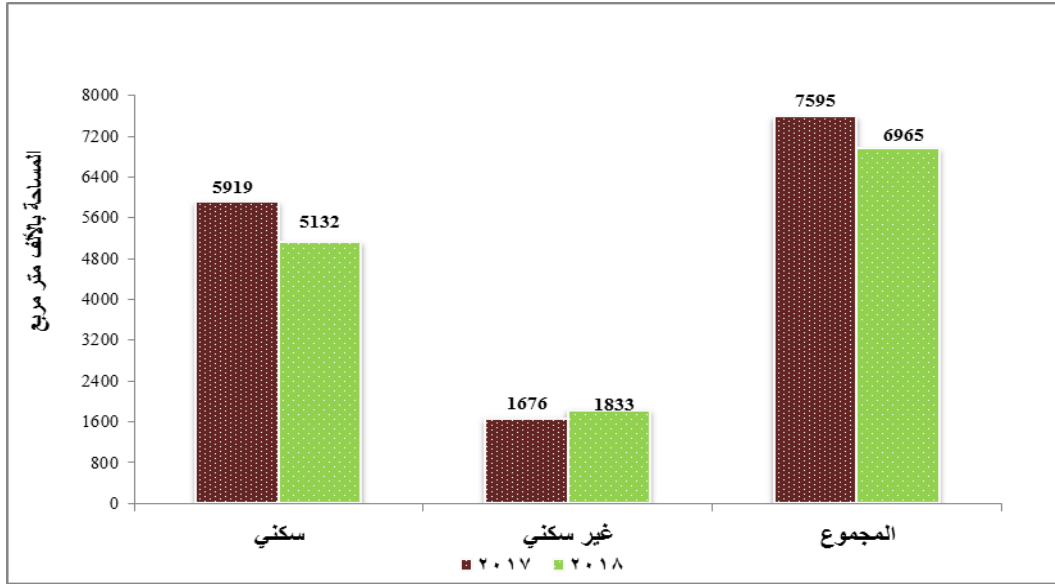
جدول (1) عدد الرخص ومساحة الأبنية المرخصة خلال الأشهر السبعة الأولى من عامي 2017 و2018 (المساحة بالألف

متر مربع)*

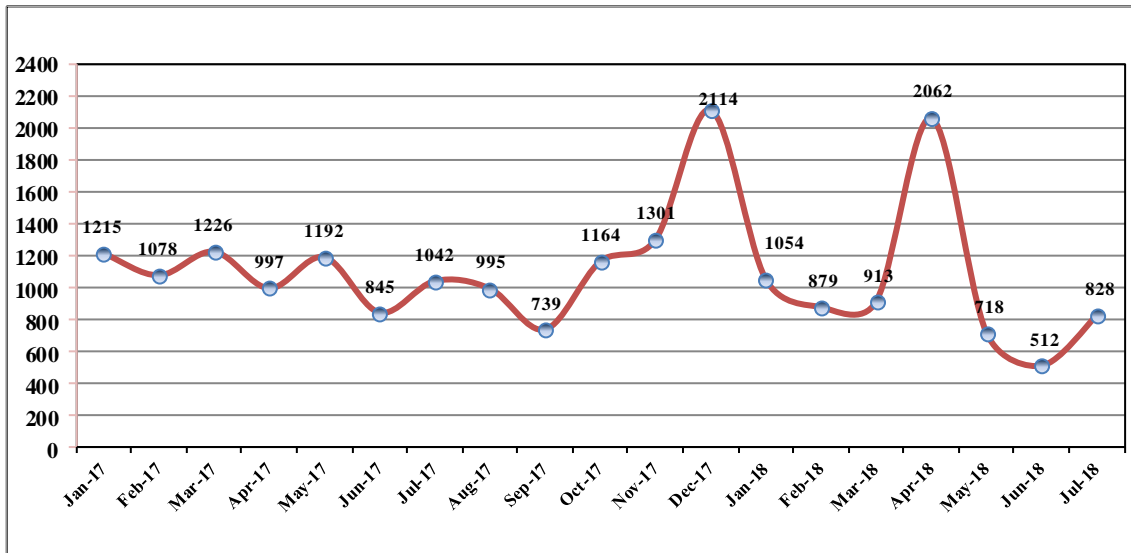
نسبة التغير في المساحات المرخصة %	2018		2017		الشهر
	المساحة	عدد الرخص	المساحة	عدد الرخص	
13.3 -	1054	3573	1215	3678	كانون الثاني
18.5 -	879	2443	1078	3252	شباط
25.5 -	913	2516	1226	3397	آذار
106.8 +	2062	3708	997	2791	نيسان
39.8 -	718	2381	1192	3586	أيار
39.4 -	512	1680	845	2650	حزيران
20.5 -	828	2705	1042	2938	تموز
8.3 -	6965	19006	7595	22292	المجموع

*يوجد اختلاف في المجاميع ناتج عن التقريب

الشكل (1): مساحة الأبنية المرخصة حسب نوع إشغال المبنى خلال الأشهر السبعة الأولى لعامي 2017 و2018



الشكل (2): مساحة الأبنية المرخصة حسب الشهر خلال عامي 2017 و2018 (بالألف متر مربع)



ومن الجدير بالذكر أن دائرة الإحصاءات العامة توفر بيانات حول عدد رخص الأبنية ومساحة الأبنية المرخصة وأنواع استعمالات المباني في المملكة حسب المحافظة بهدف تزويد المخططين وراسمي السياسات ومتخذي القرار بمؤشرات حول جزء مهم من قطاع الإنشاءات وهو النشاط العمراني. بينما يمثل الإنفاق الحكومي على مشاريع الأبنية والطرق والبنية التحتية وغيرها، الجزء الآخر المكمل لهذا القطاع يتم تغطيته من خلال مسوحات أخرى، باستثناء المشاريع الحكومية التي يتم ترخيصها لدى الجهات المانحة للترخيص حيث يتم شمولها في هذا التعداد.

وتجدر الإشارة إلى أن مؤشرات رخص البناء تعبر عن الواقع الفعلي للنشاط العمراني، في حين أن عقود التصميم التي تعتمد عليها الجهات الأخرى تمثل الخطط المستقبلية للنشاط العمراني، حيث أن رخصة البناء تعني على الأرجح المباشرة الفعلية في البناء، بينما تمثل المخططات الهندسية مرحلة من مراحل الترخيص قد لا يتم استكمالها في بعض الأحيان.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالسيد محمد ضمرة أو الأنسة آمال سماوي/قسم الإنشاءات: هاتف (1327)-
(5300700)